مصطلح المنكر عند ابن عدي
في كتابه:
«الكامل في ضعفاء الرجال»

د. جاسيمة محمد شمس الدين (*)

المقدمة :

الحمد لله الذي هدانا إلى معرفة سُبُله، وأرشدنا لمتابعة رسُله، وأوضح لنا ما افترضه من عبادته وطاعته، ويسَّر لنا الدلائل على شرعيته، وأجلى ذلك واضحًا في كتابه العزيز الذي: {لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد}(١).

وقرن طاعته – سبحانه وتعالى– بطاعة رسوله الكريم – صلى الله عليه وسلم – فقال: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول}(٢)، ونهى عن مخالفة الرسول – صلى الله عليه وسلم، أو جماعة المسلمين، فقال: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا}(٣).

الحمد لله الذي جعلنا مؤمنين بالفرقان، متبعين آثار مَن مضى بإحسان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له؛ شهادةَ من أخلص لله الطاعة، وأفرده بالعبادة، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم، وخاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

(*) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – قسم التفسير والحديث – جامعة الكويت.

(١) سورة فصلت: ٤٢.

(٢) سورة النساء: ٥٩.

(٣) سورة النساء: ١١٥.

فإن علم الحديث من أجل العلوم قدرًا، وأعظمها فائدة؛ إذ به يعرف صحيح الأخبار من سقيمها، وتبرز أهميته من خلال نقول العلماء في بيانه شرفه وخطره.

قال العلامة ابن الصلاح رحمه الله: «هذا، وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم تولجًا في فنونها، لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها؛ ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء» ا.هـ[(١)].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وإنما صار أكثر؛ لاحتياج كل من العلوم الثلاثة إليه؛ أما الحديث فظاهر، وأما التفسير فإن أولى ما فسر به كلام الله تعالى ما ثبت عن نبيه صلى الله عليه وسلم، ويحتاج الناظر في ذلك إلى معرفة ما ثبت مما لم يثبت، وأما الفقه فلاحتياج الفقيه إلى الاستدلال بما ثبت من الحديث دون ما لم يثبت، ولا يتبين ذلك إلا بعلم الحديث». اهـ[(٢)].

وقال الحافظ العراقي: «فعلم الحديث خطير وقعه، كثير نفعه، عليه مدار أكثر الأحكام، وبه يعرف الحلال والحرام، ولأهله اصطلاح لا بدَّ للطالب من فهمه، فلهذا ندب إلى تقديم العناية بكتاب في علمه». اهـ[(٣)].

---

(١) عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ط١، ص: ٥.

(٢) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، (المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ط١، ج:١، ص:٢٢٧.

(٣) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، (الرياض، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ) ط٢، ص: ١٩٧.

وإن ممن قام بخدمة هذا العلم الشريف الإمام الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي فقد صنف فيه الكتب العظام التي لم يسبق لمثلها حتى أذعن له القاصي والداني، وإن من أهمها كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال)، فقد ترجم فيه لعدد كبير من الرواة والمحدثين وذكر فيه بعض ما أنكر عليه فيه.ولما كان مصطلح (المنكر) مما تنوعت فيه اصطلاحات المحدثين، فأحببت أن أبين منهج ابن عدي في هذا المصطلح بخصوصه، والله من وراء القصد وهو حسبي ونعم الوكيل.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

١- بيان مكانة الكتاب العلمية.

٢- بيان مكانة المؤلف وفضله في علم الحديث.

٣- بيان منهج ابن عدي في المصطلحات الحديثية.

٤- لم أقف على دراسة خاصة في بيان مصطلح المنكر عند ابن عدي.

٥- خدمة السنة النبوية في بيان منهج العلماء في المصطلحات الحديثية.

أهداف البحث:

١- يهدف البحث إلى بيان منهج الإمام ابن عدي في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) بالنسبة إلى مصطلح (المنكر).

٢- الاهتمام بمؤلفات المحدثين المتقدمين بتوضيح مصطلحاتهم.

الدراسات السابقة:

- قول ابن عدي «متماسك» في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) دراسة تطبيقية.

ندى عبد الله خليل – مجلة كلية العلوم الإسلامية.

ذكر في البحث كل ما نعتهم ابن عدي بـ(متماسك) ممن وثقهم كثير من العلماء حتى المتشددين منهم فقط؛ لأنه غمز بشيء أو يرمي بما يوجب الضعف وبلغ عددهم عشرة رواة.

- قول ابن عدي (يجمع حديثه) في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) دراسة تطبيقية.

أ. م. د حسن علي القيسي – مجلة العلوم الإسلامية بالجامعة العراقية– العدد الثامن.

في هذا البحث ذكر الباحث الرواة الذين قال عنهم ابن عدي (يجمع حديثه)، وقد بلغوا عشرة رواة.

– ابن عدي ومنهجه في كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال).

زهير عثمان علي نور – رسالة دكتوراه – جامعة أم القرى ١٤١٠هـ.

ذكر الباحث منهج ابن عدي في كتابه من مصطلحات ورواة.

– مصطلح (مستقيم الحديث) في كتاب (الكامل لابن عدي) ودلالته – جمع ودراسة.

د. محمد قداح عبد المجيد – جامعة المنصورة.

وذكر الباحث الرواة الذين قال عنهم ابن عدي: مستقيم الحديث، وقد ذكر هذا اللفظ على الثقات ومن حسن حديثهم، بل بعض الضعفاء والمجاهيل.

أما بحثي فقد بينت فيه منهج الإمام ابن عدي في مصطلح «المنكر» في كتابه «الكامل».

خطة البحث:

لقد قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، في المقدمة ذكرت:

أهمية البحث وسبب اختياري لهذا الموضوع، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

أما المباحث فهي:

المبحث الأول: التعريف بابن عدي وكتابه (الكامل في ضعفاء الرجال).

المبحث الثاني: الحديث المنكر عند أهل الاصطلاح.

المبحث الثالث: الحديث المنكر عند ابن عدى.

ثم الخاتمة وقائمة المراجع.

المبحث الأول

التعريف بابن عدي وكتابه الكامل في الضعفاء

أولًا: التعريف بابن عدي:

هو: الإمام الحافظ الناقد الجوال أبو أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك ابن القطان الجرجاني[(١)]، ينسب إليها فيقال ابن عدي الجرجاني[(٢)]، وقال بعضهم كان يعرف في بلده بابن القطان[(٣)].

مولده:

ولد في جرجان سنة سبع وسبعين ومائتين، نشأ بها، وكان أول سماع له وهو ابن ثلاث عشرة سنة، ورحل بعد ذلك بسبع سنين إلى الحرمين، ومصر والعراق، وخراسان.

---

(١) أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، تاريخ جرجان، تحقيق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ط٤، ج: ٢٦٦، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تذكرة الحفاظ، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م) ط١، ج:٣، ص:٩٤٠.

(٢) جرجان: إحدى المدن الشهيرة في إيران، وتقع في شمالي إيران حاليًا، وخوارزم مدينة كانت تابعة لإقليم خراسان الإسلامي وتقع اليوم في غرب أوزبكستان. ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم البلدان، (بيروت، دار صادر، ١٩٩٥م)، ط٢، ج:٢، ص: ١١٩، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى، الروض المعطار في خير الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٨٠م)، ط٢، ص: ١٦٠.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج:٣، ص:٩٤٠، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (مصر، دار الكتب) ج:٤، ص:١١١، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، (بيروت، دار الكتب العلمية) ط١، ص: ٣٨٠.

ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: «كان مصنَّفًا حافظًا له كتاب « الكامل في معرفة الضعفاء» في غاية الحُسْن، ذكر فيه كلَّ من تكلمَ فيه، ولو كان من رجال الصَّحيح، وذكر في كل ترجمة حديثًا، فأكثر من غرائب ذلك الرجل ومناكيره، ويتكلّم على الرِّجال بكلام منصف.

قال الحافظ ابن عساكر: كان ثقةً على لَحْنٍ فيه.

قال حمزة السَّهْمي: سألت الدَارقُطْنيّ أنْ يصنّف كتابًا في الضُّعَفاء، فقال: أليس عندك كتاب ابن عَدِي؟ قلت: نعم. قال: فيه كفاية لا يُزاد عليه.

قال حمزة السَّهَمي: كان حافظًا مُتْقِنًا، لم يكن في زمانه مثله، تَفَرّد بأحاديث وهب منها لابنيه: عَدِيّ، وأبي زُرْعَة، وتَفَرَّدا بها.

وقال أبو الوليد الباجي: ابن عَدِيّ حافظ لا بأس به.

قال السمعاني: « كان حافظ عصره، رحل إلى الإسكندرية وسمرقند، ودخل البلاد، وأدرك الشيوخ».

وقال الذهبي: قلت: كان لا يعرف العربية، مع عُجْمَة فيه، وأمّا في العِلَل والرّجال فحافظٌ لا يُجَارَى[1].

وفاته وثناء العلماء عليه:

وقال الإمام الحافظ الخليل بن عبد الله أبو يعلى الخليلي القزويني (٤٤٦هـ): «أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ الجرجاني عديم النظير حفظًا وجلالة، سألت عبد الله بن محمد القاضي الحافظ فقلت: كان ابن عدي أحفظ أم ابن قانع؟ فقال:

(١) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، (دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م) ط١، ج:٨، ص:٢٤٠.

ويحك! زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي (ابن قانع)»[(١)].

وقال الخليلي أيضا: «سمعت أحمد بن أبي مسلم الفارسي الحافظ يقول: لم أر مثل أبي أحمد بن عدي الجرجاني، فكيف فوقه في الحفظ؟ وكان قد لقي أبا القاسم الطبراني وأبا أحمد الكرابيسي والحفاظ، وقال لي: كان حفظ هؤلاء تكلفًا، وكان أبو أحمد بن عدي حفظه طبعًا»[(٢)].

وقال ابن كثير: «أبو أحمد بن عدي: الحافظ الكبير المفيد الإمام العالم الجوال النقال الرحال، له كتاب الكامل في الجرح والتعديل، لم يسبق إلى مثله، ولا يلحق في شكله»[(٣)].

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي: «وهو عارف بالعلل منصف في الكلام على الرجال، حافظ متقن ثقة، لم يكن في زمانه مثله»[(٤)].

وقال ابن قاضي شهبة: "هو أحد الأئمة الأعلام، وأركان الإسلام"[(٥)].

مصنفاته:

١- الكامل في ضعفاء الرجال.

٢- الانتصار على مختصر المزني.

---

(١) أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، الإرشاد، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، (الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ) ط١، ج: ٢، ص: ٧٩٤.

(٢) أبو يعلى، الإرشاد، ج: ٢، ص: ٧٩٤.

(٣) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ط١، ج:٨، ص:٣٦.

(٤) السيوطي، طبقات الحفاظ ، ص: ٢٩١.

(٥) عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ط١، ج: ٣، ص:٥١.

٣- علل الحديث.

٤- معجم في أسماء شيوخه.

٥- أسماء الصحابة.

شيوخه:

أخذ ابن عدي عن أبرز شيوخ عصره، حتى زاد عدد شيوخه الذين أخذ عنهم وسمع منه على ألف شيخ[(١)].

ومن أبرزهم:

١- الشيخ المحدث أبو بكر محمد بن يحيى بن سليمان المروزي ثم البغدادي (٢٩٨هـ).

٢- الشيخ المسند خطيب الأنبار أبو أحمد بهلول بن إسحاق بن بهلول بن حسان التنوخي (٢٩٨هـ).

٣- الشيخ المحدث الثقة أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد الربعي، الحنفي، البغدادي، ابن الإمام، نزيل دمياط (٣٠٠هـ).

٤- الإمام الحافظ الثبت، شيخ الوقت، المحدث الفقيه، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض التركي الفريابي (٣٠١هـ).

٥- الشيخ المعمر إبراهيم بن أسباط بن السكن، الكوفي البزار (٣٠٢هـ).

٦- الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبد الرحمن الخراساني النسائي (٣٠٣هـ).

٧- الإمام العلامة المحدث الأديب الأخباري، شيخ الوقت، أبو خليفة الفضل بن الحُبَاب الجمحي البصري (٣٠٥هـ).

وغيرهم كثيرون؛ بل الذي يطلع على كتابه الكامل يعلم أنه كاد يستوعب مشايخ عصره كلهم، فلم يكد يترك أحدًا من أعلام عصره في شتى بلاد العالم

---

(١) أبو يعلى، الإرشاد، ج: ٢، ص: ٧٩٤.، ابن العماد، شذرات الذهب ج:٣، ص:٥١.

الإسلام، من شرقه إلى غربه، وجنوبه وشماله إلا أخذ عنه وسمع منه واستفاد منه وأفاد.

تلاميذه:

لقد أصبح ابن عدي من أبرز علماء عصره، ولا سيما في علم العلل ونقد الرجال، وصار محط أنظار الراغبين في هذه العلوم، فأخذ عنه وسمع منه عدد كبير من علماء عصره، حتى بعض شيوخه.

ومن جملة من أخذ عنه واستفاد منه:

١- شيخه الحافظ العلامة، نادرة الزمان، أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن، أبو العباس الكوفي، ابن عقدة، الهَمْدَاني (٣٣٢هـ).

٢- الإمام المحدث الصادق، الزاهد الجوال، الملقب "طاووس الفقراء"، أبو سعد أحمد بن محمد الأنصاري الهروي الماليني الصوفي (٤١٢هـ).

٣- الشيخ الإمام الصدق، خطيب بوشنج، أبو الحسين أحمد بن محمد بن منصور بن العالي، الخراساني (٤١٩هـ).

٤- الإمام الصالح المحدث، شيخ الصوفية، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن باكُويه، الشيرازي (٤٢٨هـ).

٥- الإمام الحافظ، المحدث المتقن، محدث جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم بن موسى القرشي السهمي (٤٢٨هـ).

إلى جانب التعليم والتدريس والإفادة عني الإمام ابن عدي بالتأليف في مختلف فنون علم الحديث.

وفاته:

مات في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة مائة.

ثانيًا: التعريف بكتاب الكامل:

اسم الكتاب:

"الكامل في ضعفاء الرجال"

موضوعه:

قال ابن عدي في مقدمته: "وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرحه البعض وعدله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه أو مال إليه، وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله، أو يلحقه بروايته له اسم الضعف لحاجة الناس إليها؛ لأقرِّبه على الناظر فيه، وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راويا منهم، ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق وإن كان ينسب إلى هوى وهو فيه متأول، وأرجو أني أشبع كتابي هذا وأشفي الناظر فيه، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنف في هذا المعنى شيئًا.

وقال الذهبي: "له كتاب "الكامل في معرفة الضعفاء" في غاية الحُسْن، ذكر فيه كلَّ من تكلمَ فيه، ولو كان من رجال الصَّحيح، وذكر في كل ترجمة حديثًا، فأكثر من غرائب ذلك الرجل ومناكيره، ويتكلّم على الرّجال بكلام منصف"[(١)].

ثناء العلماء على الكتاب:

قال حمزة بن يوسف سألت الدارقطني أن يصنف كتابًا في الضعفاء، فقال: "أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: بلى. قال: فيه كفاية، لا يزاد عليه".

وقال ابن كثير في "البداية والنهاية": "له كتاب الكامل في الجرح والتعديل لم يسبق إلى مثله، ولم يلحق في شكله".

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج:٨، ص:٢٤٠.

وقال ابن قاضي شهبة كما في "شذرات الذهب": "وهو كامل في بابه كما سمي".

وقال ابن السبكي في "طبقات الشافعية": " وكتاب الكامل طابق اسمه معناه، ووافق لفظه فحواه".

طبعاته:

طبع الكتاب ثلاث طبعات:

الأولى: بتحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، في سبعة أجزاء.

ووقع فيها خلل ونقص استدركهما: عبد المحسن الحسيني في كتاب له سماه: التراجم الساقطة من الكامل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٣هـ.

الثانية: بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، عدد الأجزاء تسعة.

الثالثة: بتحقيق مازن محمد السرساوي، ونشرته: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ هـ، وقع في (١١ جزءًا: ١١ – الحادي عشر فهارس).

* *

المبحث الثاني:

الحديث المنكر عند أهل الاصطلاح

أولًا: تعريف الحديث المنكر لغة:

المنكر لغة: اسم مفعول، وفعله أنكره بمعنى: جحده أو لم يعرفه وأنه يقابل المعروف[(١)].

قال ابن فارس: "ونكر الشيء وأنكره لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه... "[(٢)].

وقال الراغب: "المنكر كل فعل تحكم العقول الصحيحة بقبحه، أو تتوقف في استقباحه أو استحسانه العقول، فتحكم بقبحه الشريعة"[(٣)].

ويطلق المنكر في اللغة على عدة معانٍ منها:

الدهاء والفطنة، والصعوبة، والأمر الشديد، وخلاف الاعتراف، والتغيير، والجهل.. "[(٤)].

---

(١) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، ط٥، ص: ٣١٩، مادة: (نكر).

(٢) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ج:٥، ص: ٤٧٦.

(٣) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (بيروت، دار القلم، ١٤١٢هـ)، ط١، ص: ٥٠٥.

(٤) محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ) ج: ٥، ص: ٢٣٢، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية) ج:١٤، ص: ٢٨٧، والحديث المنكر دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، عبد السلام أبو سمحة ص ١١ - ١٢.

ثانيًا: تعريف الحديث المنكر في الاصطلاح:

أول من أفرده بالتعريف هو الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح ت (٦٤٣) فقال: " المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه مثال الأول، وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات: رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» فخالف مالك غيره من الثقات في قوله عمر بن عثمان، بضم العين، وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب "التمييز": أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: عمرو بن عثمان يعني بفتح العين، وذكر أن مالكًا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعًا ولدا عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بفتح العين وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم.

ومثال الثاني وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يتحمل معه تفرده: ما رويناه من حديث أبي زكريا يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة –رضي الله عنها– أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا أكله ابن آدم غضب وقال بقي ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق»[(١)].

تفرد به أبو زكريا وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يتحمل تفرده والله أعلم[(٢)].

وقال النووي ت (٦٧٦): " قال الحافظ البرديجي: هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه، وكذا أطلقه كثيرون، والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في الشاذ "[(٣)].

---

(١) أخرجه الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب الأطعمة ج:٤، ص: ١٣٥ (ح٧١٣٨).
(٢) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص: ٨٠.
(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (دار طيبة) ج:١، ص: ١٩٩.

وقال ابن دقيق العيد ت (٧٠٢): "وهو كالشاذ، وقيل: هو ما انفرد به الراوي وهو قول منقوض بالأفراد الصحيحة "[(١)].

وقال الذهبي ت (٧٤٨): "المنكر ما تفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكرًا " [(٢)].

وقال ابن جماعة ت (٧٧٣): " هو ما تفرد به من ليس بثقة ولا ضابط فهو المنكر "[(٣)].

وقال ابن كثير الدمشقي ت (٧٧٤): " المنكر: وهو كالشاذ إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلًا ضابطًا وإن لم يخالف فمنكر مردود"[(٤)].

وقال الحافظ العراقي ت (٨٠٦): والمنكر الفرد كذا البرديجي... أطلق والصواب في التخريج

إجراء تفصيل لدى الشذوذ مر فهو بمعناه كذا الشيخ ذكر[(٥)]

وقال الحافظ ابن حجر (٨٥٢): "إن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر، وعرف بهذا أنّ بين الشاذ والمنكر

---

(١) تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ص: ١٩٨.

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، (حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٢هـ)، ص: ٤٢.

(٣) أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق، دار الفكر ١٤٠٦هـ)، ط٢، ص٥١.

(٤) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، اختصار علوم الحديث، (بيروت، دار الكتب العلمية) ط٢، ص: ٥٥.

(٥) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، (مصر، مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م) ط١، ج:١، ص: ٢٢٢.

عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة وافترقًا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما"[(١)].

وقال: "وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلًا منهما يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة "[(٢)].

وقال السخاوي ت (٩٠٢) هو: "ما رواه الضعيف مخالفًا"[(٣)].

ومن الملاحظ من تعاريف العلماء المتنوعة أن المنكر عندهم يشمل عدة أمور:

الأول: تفرد الراوي الضعيف وهذا الذي استقر عليه اصطلاح الأئمة المتأخرين.

الثاني: تفرد الثقة عن الثقة ولا يعرف المتن إلا من هذا الطريق.

الثالث: أنه بمعنى الشاذ على التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح.

الرابع: ما اختاره ابن حجر حيث قال: "إن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف ومقابله يقال له: المنكر، وعرف بهذا أنّ بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة

---

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض، مطبعة سفير، ١٤٢٢هـ)، ط١، ص: ٥٢.

(٢) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ص: ٢، ص ٦٧٥.

(٣) العراقي، فتح المغيث: ج:١، ص: ٢٢٣.

وافترقًا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما"[(١)].

وقال: "وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلًا منهما يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة "[(٢)].

وبالنظر لما انتهجه ابن عدي في كتابه الكامل في ذكره المناكير نجد أنها لا تخرج عن هذه التعاريف التي ذكرها العلماء إلا في النادر وهذا ما سنوضحه في المبحث الثالث.

* *

(١) ابن حجر، نزهة النظر، ص: ٥٢.

(٢) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ص: ٢، ج: ٦٧٥.

المبحث الثالث:

الحديث المنكر عند ابن عدي

أولًا: انفراد الراوي الثقة بحديث مقبول:

مثاله: قال ابن عدي: حدثنا محمد بن أحمد بن حماد، حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا أبو أسامة عن بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أراد الله بأمة خيرًا قبض نبيها قبلها».

وقال: وهذا الحديث يعرف بأبي أسامة عن بريد وعن أبي أسامة إبراهيم بن سعيد، وقد ورواه يحيى بن بريد، عن أبيه حدثناه ابن زاطيا عن القواريري، عن يحيى بن أبي بردة ويحيى بن أبي بردة هو يحيى بن بريد بن أبي بردة فذكر هذا الحديث.

ولبريد بن عبد الله بن أبي بردة نسخة، عن أبيه، عن جده يروي نسخة منها عنه أبو أسامة وهي أطول النسخ عن بريد ويروي عنه أبو يحيى الحماني بنسخة، وأبو زهير عبد الرحمن بن معن نسخة، وأبو معاوية الضرير يروي عنه بنسخة وغيرهم، وقد اعتبرت حديثه فلم أر فيه حديثًا أنكره، وأنكر ما روى هذا الحديث الذي ذكرته «إذا أراد الله عز وجل بأمة خيرا قبض نبيها قبلها» وهذا طريق حسن ورواه ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم، وأرجو أن لا يكون ببريد هذا بأسٌ.

دراسة مدار الإسناد:

بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي، أبو بردة.

وثقه ابن معين، والعجلي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، يكتب حديثه.

وقال النسائي: ليس بذاك القوي.

وقال أيضًا: ليس به بأس.

وقال الفلاس: لم أسمع يحيى وعبد الرحمن يحدثان عنه بشيء قط.

وقال أحمد: يروي مناكير، وطلحة بن يحيى أحب إليَّ منه.

وذكره ابن عدي فقال: قد اعتبرت حديث بريد فلم أر فيه حديثًا أنكره سوى حديث: «إذا أراد الله بأمة خيرًا»[(١)].

قال ابن عدي: روى عنه الأئمة، ولم يرو عنه أحد أكثر من أبي أسامة، وأحاديثه عنه مستقيمة، وهو صدوق، وأرجو ألا يكون به بأس[(٢)].

قال ابن حجر: بريد ابن عبد الله ابن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري أبو بردة الكوفي ثقة يخطئ قليلًا[(٣)].

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في الفضائل باب إذا أراد الله تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها (١٧٩١/٤) مقطوعًا.

ووصله البزار (١٥٤/٨ رقم ٣١٧٧)، وأبو طاهر في جزء ابن فيل (٣٥/١ رقم ٥)، وابن حبان كتاب التاريخ ذكر البيان بأن ما وصفنا من أول الحوادث هو من أمارة إرادة الله جل وعلا الخير بهذه الأمة (٢٢/١٥ رقم ٦٦٤٧ وفي ١٩٨/١٦ رقم ٧٢١٥)، والطبراني في الأوسط (٣١٥/٤ رقم ٤٣٠٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٩٢/١ رقم ٣١٧)، من طرق عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا أبو أسامة، قال: حدثنا بريد، عن أبي بردة به.

---

(١) أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ج:٢، ص:٢٤٧.

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م)، ط١، ج:١، ص:٣٠٥.

(٣) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦، ١٩٨٦م)، ط١، ص: ٦٥٨.

قال ابن القيسراني: والْحَدِيث يعد فِي أَفْرَاد الْجَوْهَرِي، عَن أبي أُسَامَة. وَالله أعلم[1].

قال ابن حجر في الفتح: بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري وثقه بن معين والعجلي والترمذي وأبو داود، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بذلك القوي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين يكتب حديثه، وقال بن عدي: صدوق وأحاديثه مستقيمة وأنكر ما روى حديث «إذا أراد الله بأمة خيرا قبض نبيها قبلها»، ومع ذلك فقد أدخله قوم في صحاحهم، وقال أحمد: روى مناكير.

قلت: احتج به الأئمة كلهم وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة[2].

المثال الثاني:

قال ابن عدي: حدثنا صدقة بن منصور بحران، حدثنا أبو معمر، حدثنا الحسن بن يزيد عن السدي عن أوس بن ضمعج، عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة...» ثم ذكر الحديث.

قال ابن عدي: ولم يرو هذا الحديث عن السدي غير الحسن بن يزيد هذا، ومدار هذا الحديث على إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج، وكان شعبة يقول في هذا: إذا حدث به عن إسماعيل بن رجاء هو ثلث رأس مالي.

---

(١) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، (الرياض، دار السلف، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، ط١، ج:١، ص:٥٦٩.

(٢) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وخرجه محب الدين الخطيب، (بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ج:١، ص:٣٩٢.

قال ابن عدي: ولا يقول في هذا الحديث «فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة» إلا الحسن بن يزيد عن السدي عن أوس بن ضمعج، ورواه زهير عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج مثله.

وقال: قال الشيخ: وللحسن بن يزيد أحاديث غير ما ذكرته وهذا أنكر ما رأيت له عن السدي.

دراسة مدار الإسناد:

الحسن بن يزيد الكوفي الأصم.

قال ابن عدي: ليس بالقوي، هو نسيب عافية القاضي.

وقال أحمد وغيره: ليس به بأس.

وثقه ابن معين، والدارقطني[1].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم كتاب المساجد باب من أحق بالإمامة (٤٦٥/١ رقم ٦٧٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشج، كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش، عن إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضمعج، عن أبي مسعود الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سلما، ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه» قال الأشج في روايته: "مكان سلما سنا".

قال أبو حاتم: قد اختلفوا في متنه رواهُ فِطرٌ، والأعمشُ، عن إِسماعِيل بنِ رجاءٍ، عن أوسِ بنِ ضمعجٍ، عن أبِي مسعُودٍ، عنِ النّبِيِّ قال: «يؤُمُّ القوم أقرؤُهُم

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:١، ص:٥٢٦، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م)، ط١، ج:٨، ص:٤٩٤.

لِكِتابِ اللهِ، فإن كانُوا فِي القِراءةِ سواءً فأعلمُهُم بِالسُّنّةِ». ورواهُ شُعبةُ، والمسعُودِيُّ، عن إسماعِيل بنِ رجاءٍ، لم يقُولُوا: أعلمُهُم بِالسُّنّةِ.

كان شُعبةُ، يقُولُ: إسماعِيلُ بنُ رجاءٍ كأنّهُ شيطانٌ مِن حُسنِ حدِيثِهِ وكان يهابُ هذا الحدِيث، يقُولُ: حُكمٌ مِن الأحكامِ عن رسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم لم يُشارِكهُ أحدٌ. شُعبةُ أحفظُ مِن كُلِّهِم.

قال أبُو مُحمّدٍ (ابن أبي حاتم): أليس قد رواهُ السُّدِّيُّ عن أوسِ بنِ ضمعجٍ؟ قال: إنّما رواهُ الحسنُ بنُ يزِيد الأصمُّ، عنِ السُّدِّيِّ، وهُو شيخٌ، أين كان الثّورِيُّ، وشُعبةُ عن هذا الحدِيثِ؟ وأخافُ أن لا يكُون محفُوظًا.اهـ.

فأبو حاتم الرازي يقصد بقوله: وأخافُ أن لا يكُون محفُوظًا. طريق الحسن بن يزِيد الأصمّ، عنِ السُّدِّيِّ، لم يحفظه شعبة والثوري ولا غيرهم من الثقات الأثبات من أصحاب السدي.

أما الطرق الأخرى فهي في صحيح مسلم وغيره كما سبق.

ثانيًا: تفرد الراوي الضعيف:

المثال الأول: قال ابن عدي: حدثنا معروف بن أبي بكر، حدثني محمد بن إبراهيم الحلواني، حدثنا عمرو بن خالد الحراني، قال: حدثنا محمد بن الزبير، عن الزهري عن سالم، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لرجل أن ينظر إلى سوءة أخيه».

وهذا الحديث، عن الزهري ليس يرويه إلا محمد بن الزبير هذا، وعنه عمرو بن خالد عن محمد بن الزبير، عن الزهري غير هذا الحديث.

دراسة مدار الإسناد:

محمد بن الزبير، أَبُو بشر، إمام مسجد حران.

عن الزهري، وَغيره.

قال البخاري: لا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ حَجَّاجٍ الرَّقِّيِّ.

قال أبو حاتم: ليس بالمتين.

وقال أبو زرعة: في حديثه شيء.

وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات.

وقال ابن عَدِي: منكر الحديث، عَن الزُّهْرِيّ، وَغيره يكنى أبا بشر مولى المعيطيين[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٨١/١٢ رقم ١٣١١٩)، وابن عدي في الكامل (٤٧٨/٧)، وأبو أحمد الحاكم في الأسماء والكنى (٢٧٩/٢)، وابن عساكر في التاريخ (٣٩/٥٣) جميعًا عن عمرو بن خالد الحراني حدثنا محمد بن الزبير عن الزهري عن سالم عن أبيه به.

وقال ابن عدي: وهذا الحديث، عن الزهري ليس يرويه إلا محمد بن الزبير هذا وعنه عمرو بن خالد عن محمد بن الزبير، عن الزهري غير هذا الحديث.

وقال أبو أحمد الحاكم: وأعلم لمحمد بن الزبير الرهاوي متابعا في هذين الحديثين، عَن الزُّهْرِيّ وحجاج حديثان شاذان بهذين الإسنادين.

وقال ابن القيسراني: رَوَاهُ مُحَمَّد بن الزبير الرقي: عَن الزُّهْرِيّ، عَن سَالم، عَن أَبِيه، وَهَذَا الحَدِيث عَن الزُّهْرِيّ لَيْسَ يرويهِ إِلَّا مُحَمَّد بن الزبير. قَالَ أَبُو عرُوبَة الْحَرَّانِي: يكنى أَبَا بشر إِمَام مَسْجِد حران، مُنكر[2].

المثال الثاني:

قال ابن عدي: حَدثنا عَبد الله بن صالح البُخاري، حَدثنا الحسن بن علي الحلواني، حَدثنا عمرو بن عمارة البصري، حَدثنا بشير مولى بني هاشم، عن

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج:٤، ص:٤٩٥، ميزان الاعتدال: ج:٣، ص:٥٤٧، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات١٣٩٠هـ، ١٩٧١م)، ط٢، ج:٧، ص:١٣٤.

(٢) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، ج:٥، ص:٢٧٠٥.

سليمان الأَعمَش، عن أبي وائل، عن عَبد الله قال: كُنا عند النبي صَلى الله عَليه وسَلم إذ أقبل راكب حتى أناخ بالنبي صَلى الله عَليه وسَلم، فقال له النبي صَلى الله عَليه وسَلم: «ما اسمك؟» قال: أنا زيد الخيل، جئتك من مسيرة تسع، أنضيت راحلتي وأسهرت ليلي أسأل عن خصلتين أسهرتاني، فقال له النبي صَلى الله عَليه وسَلم: «بل أنت زيد الخير، فسل، فرب معضلة قد سئل عنها»، قال: أسألك عن علامات الله فيمن يريد، وعلاماته فيمن لا يريد؟ قال له النبي صَلى الله عَليه وسَلم: «كيف أصبحت؟» قال: أصبحت أحب الخير وأهله، ومن يعمل به، وإن عملت به أيقنت بثوابه، وإن فاتني شيء منه حننت إليه، فقال له النبي صَلى الله عَليه وسَلم: «هذه علامات الله فيمن يريد، وعلامته فيمن لا يريد، ولو أرادك بالأخرى هيَأك لها ثم لا يبالي أي واد سلكت».

قال الشيخ: وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، وبشير هذا، وإن لم يُنسب، فإنما أخرجته فيمن اسمه بشير؛ لأن هذا الحديث الذي رواه منكر عن الأعمش.

دراسة مدار الإسناد:

بشير مولى بني هاشم.

قال الذهبي: عن الأعمش بخبر منكر.

وقال العقيلي: مجهول ينقل الحديث، وَلا يتابع على حديثه[1].

وفيه أيضًا: عون بن عمارة القيسي، بصري، معروف.

قال البخاري: يعرف وينكر.

وقال أبو داود: ضعيف.

وقال أبو حاتم: ضعيف، منكر الحديث، أدركته ولم أكتب عنه[2].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٠٨/١)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢٢٧/١)، والطبراني في الكبير (٢٠٢/١٠ رقم ١٠٤٦٤)، وابن عدي في الكامل

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:١، ص:٣٣١، ابن حجر، لسان الميزان: ج:٢، ص:٣٢٥.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:٣، ص:٣٠٦.

(٤٢٥/٢ ط الرشد)، وأبو نعيم في الحلية (٣٧٦/١)، وفي (١٠٩/٤)، وفي معرفة الصحابة (١١٩٨/٣)، وابن عساكر في التاريخ (٥٢١/١٩) جميعًا عن بشير مولى بني هاشم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود به.

وقال ابن عدي: قال الشيخ: وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، وبشير هذا، وإن لم يُنسب، فإنما أخرجته فيمن اسمه بشير؛ لأن هذا الحديث الذي رواه منكر عن الأعمش.

وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه بشير، وعنه عون ابن عمارة.

وقال ابن القيسراني: رواه بشير مولى بني هاشم: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله وهذا منكر بهذا الإسناد[(١)].

وقال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه عون بن عمارة وهو ضعيف[(٢)].

ثالثًا: تضعيف الراوي بكثرة ما يرويه من المناكير أو قلتها:

المثال الأول: قال ابن عدي: حدثنا أبو شيبة داود بن إبراهيم بمصر، حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، قال: سمعت أبي يذكر عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحل إجارتها، ولا بيع رباعها»، يعني مكة.

قال الشيخ: وإسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر في حديثه بعض النكرة، وأبوه خير منه.

دراسة مدار الحديث:

إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي.

---

(١) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، ج:٤، ص:١٨٧٨.

(٢) أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، (القاهرة، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م)، ج:٧، ص:١٩٤.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن إبراهيم بن مهاجر، فقال: ليس به بأس، كذا وكذا، وسألته عن ابنه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، فقال: أبوه أقوى في الحديث منه.

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: إبراهيم بن مهاجر ضعيف، وابنه إسماعيل ضعيف.

وقال البخاري: في حديثه نظر.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه.

وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: ضعيف ضعيف، أنا لا أكتب حديثه.

وقال ابن الجارود: ضعيف.

وقال البخاري في " التاريخ الأوسط ": سمع منه إبراهيم عجائب.

وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ.

وقال الساجي: فيه نظر.

قلت: له عند ابن ماجة حديث واحد منكر[(١)].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٦٦/١)، والطبراني في الكبير (٤٥٥/١٣) من طريق إسماعيلَ ابن إبراهيم بن مُهاجِر، عن أبيه، عن مُجاهد، عن عبد الله بن عَمرو به.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، وهو ضعيف[(٢)].

---

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ) ط١، ج:١، ص: ٢٧٩.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج:٣، ص:٢٩٧.

قال ابن القيسراني: وإسماعيل هذا ضعيف[1].

المثال الثاني:

قال ابن عدي: حدثنا محمد بن عبيد الله بن فضيل، حدثنا محمد بن مصفى، حدثنا عمر بن عبد الواحد، حدثني ابن أبي فروة، عن ابن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من بدل دينه فاضربوا عنقه»[2].

وقال: وإسحاق بن أبي فروة هذا ما ذكرت هاهنا من أخباره بالأسانيد التي ذكرت فلا يتابعه أحد على أسانيده، ولا على متونه وسائر أحاديثه مما لم أذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتها، وهو بين في الضعفاء، على أن الليث بن سعد قد روى عنه نسخة طويلة.

دراسة مدار الإسناد:

إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة:

قال البخاري: تركوه.

ونهى أحمد بن حنبل عن حديثه.

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تحل عندي الرواية عن إسحاق بن أبي فروة و قال: ما هو بأهل أن يحمل عنه ولا يروى عنه.

وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: حديثه ليس بذاك.

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن يحيى: ليس بشيء.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى: لا شيء.

---

(١) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، ج:٥، ص:٢٦٠٦.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج:١، ص:٥٣٢.

وقال أبو داود عن يحيى: ليس بثقة.

وقال إسماعيل بن إسحاق القاضي عن علي ابن المديني: منكر الحديث.

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: ضعيف ذاهب.

و قال عمرو بن علي و أبو زرعة و أبو حاتم و النسائي: متروك الحديث.

وزاد أبو زرعة: ذاهب الحديث.

وقال الدارقطني و البرقاني: متروك.

وقال الخليلي في "الإرشاد": ضعفوه جدًا و تكلم فيه مالك و الشافعي وتركاه.

قال البزار: ضعيف.

وذكره ابن الجارود والعقيلي والدولابي وأبو العرب والساجي وابن شاهين في الضعفاء، وزاد الساجي: ضعيف الحديث ليس بحجة.

وقال أبو حاتم ابن حبان في "الضعفاء": يقلب الأسانيد و يرفع المراسيل. اهـ[1].

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٥٣٢/١)

وقال ابن القيسراني: وإسحاق هذا متروك الحديث[2].

رابعًا: رواية الحديث الموضوع أو اختلاقه.

المثال الأول: قال ابن عدي:

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمُحَامِلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو السَّائِبِ سَلْم بْنُ جُنَادة، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا الأَعْمَش عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ عَطاء، عَن جَابِرٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَعَبَّدَ رَجُلٌ فِي صومعةٍ فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ فَأَعْشَبَتِ الأَرْضُ، فَرَأَى حِمَارًا يَرْعَى، فَقَالَ: يَا رَبُّ لَوْ كَانَ لَكَ حِمَارٌ

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ج:١، ص: ٢٤٢:

(٢) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، ج:٤، ص:٢٢٣٦.

أَرْعَيْتُهُ مَعَ حِمَارِي؟ فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَأَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَيْهِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: إِنَّمَا أُجَازِي الْعِبَادَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ.

دراسة مدار الإسناد:

مداره على أحمد بن بشير وقال ابن عدي بعده: "وهذا الحديث لا يعرف إلا من رواية أحمد بن بشير وعنبسة بن عبد الرحمن عن شبيب بن بشر".

قال محمد بن عبد الله بن نمير: صدوق، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، وكان رأسًا في الشعوبية يخاصم في ذاك، فوضعه ذلك عند الناس.

وقال أبو زرعة: صدوق.

وقال الدارقطني: ضعيف، يعتبر بحديثه.

وقال النسائي: ليس بذاك القوي.

وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له وهو في القوم الذين يكتب حديثهم"، وقد ذكر هذا الحديث في ترجمته من جملة ما استنكر من روايته، فلعله من أوهامه[(١)].

قال ابن حجر: "صدوق له أوهام"[(٢)].

التخريج:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٦٩/١)، والبيهقي في الشعب (٤٣١٩)، والخطيب في التاريخ (٧٦/٥)، وابن الجوزي في الموضوعات (١٧٤/١)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٧٥/١)، جميعًا عن أحمد بن بشير، حدثنا الأعمش عن سلمة بن كهيل عن عطاء، عن جابر به.

قال ابن عدي: وهذا حديث منكر، لا يرويه بهذا الإسناد غير أحمد بن بشير، وقد روى هذا الحديث الحسين بن عبد الأول الكوفي عن أحمد بن بشير.

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال ج:١، ص:٨٥.

(٢) ابن حجر، التقريب، ص: ١٣.

وقال البيهقي: تفرد به أحمد بن بشير الكوفي.

وقال ابن القيسراني: رَوَاهُ أَحْمد بن بشير: عَن الْأَعْمَش، عَن سَلمَة بن كهيل، عَن عَطاء، عَن جَابر. وَأحمد مَتْرُوك الحَدِيث، وَهَذَا أحد مَا أنكر عَلَيْهِ[1].

وقال الألباني: منكر[2].

المثال الثاني: قال ابن عدي: حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، وأحمد بن يحيى بن زهير، وإبراهيم بن محمد بن سعيد التستري، قالوا: حدثنا سهل بن بحر، حدثنا إبراهيم بن نافع الجلاب، حدثنا عمر بن موسى بن الوجيه، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: السفتجات حرام[3].

وقال: ولم أر لإبراهيم بن نافع هذا أوحش من هذه الأحاديث، ولعل هذه الأحاديث من جهة من رواه هو عنه؛ لأنه روى عن ضعاف مثل مقاتل بن سليمان، وعمر بن موسى، وجميعًا ضعيفان.

دراسة مدار الإسناد:

عُمر بْن موسى بْن وجيه الوجيهيُّ الأنصاريُّ، أَبُو حَفْص، الشَّاميُّ الدِّمشقيُّ.

قَالَ البخاري: منكر الحديث.

وقال ابْن معين، وغيره: ليس بثقة.

وقال ابْن عديّ: هُوَ فِي عداد من يضع الحديث متنًا وإسنادًا.

وقال النَّسَائي: متروك الحديث.

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج:٢، ص:١١٥٤.

(٢) محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الضعيفة، (الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع)، ط١، ج:١٤، ص:٨٧٦.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج:١، ص:٤٣٢.

وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث كان يضع الحديث.

وقال الدارقطني: متروك.

وقال الأزدي في الضعفاء: عمر بن موسى بن حفص شامي[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي (٤٣٢/١)، وفي (١٦/٦)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢٤٩/٢) جميعًا من سهل بن بحر، حدثنا إبراهيم بن نافع الجلاب، حدثنا عمر بن موسى بن الوجيه، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة به.

وقال ابن عدي: قال الشيخ: ولعمر بن موسى غير ما ذكرت من الحديث كثير وكل ما أمليت لا يتابعه الثقات عليه وما لم أذكره كذلك، وهو بين الأمر في الضعفاء، وهو في عداد من يضع الحديث متنا وإسنادًا[2].

* *

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج:٤، ص:١٦٧، لسان الميزان: ج:٦، ص:١٤٨.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج:٦، ص:٢٣.

الخاتمة

أهم نتائج البحث :

١- مصطلح المنكر استخدمه المحدثون قديمًا وحديثًا ومنهم الإمام ابن عدي.

٢- مصطلح المنكر له أكثر من مفهوم عند المحدِّثين.

٣- موافقة ابن عدي المحدثين في مفهوم المنكر.

٤- استعمل ابن عدي المنكر، وأطلقه على عدة معان وهي:

- أطلقه علي انفراد الراوي الثقة بحديث مقبول.
- وأطلقه على تفرد الراوي الضعيف.
- وأطلقه على تضعيف الراوي بكثرة ما يرويه من المناكير أو قلتها.
- وأطلقه على رواية الحديث الموضوع أو اختلافه.

* *

فهرس المصادر والمراجع

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين،(١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م). **معرفة أنواع علوم الحديث**، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، (بيروت، دار الفكر المعاصر).
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط١، (بيروت، دار ابن كثير).
- ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م). **ذخيرة الحفاظ**، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، ط١، (الرياض، دار السلف).
- ابن جماعة، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، (١٤٠٦هـ). تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط٢. (دمشق، دار الفكر).
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م). **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط١. (المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية).
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٤٢٢هـ). **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط١. (الرياض، مطبعة سفير).
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٤٠٦، ١٩٨٦م). **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، ط١. (سوريا، دار الرشيد).

- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٣٧٩هـ). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وخرجه محب الدين الخطيب، (بيروت، دار المعرفة).
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر،(١٣٩٠هـ، ١٩٧١م). **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، ط٢. (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات).
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٣٢٦هـ). **تهذيب التهذيب**، ط١. (الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية).
- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، (بيروت، دار الكتب العلمية).
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر).
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١. (القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان).
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **اختصار علوم الحديث**، ط٢. (بيروت، دار الكتب العلمية).
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، (١٤١٤هـ) . **لسان العرب**، (بيروت، دار صادر).
- أبو سمحة، عبد السلام، **الحديث المنكر دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم.**

- أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، (١٤٠٩هـ). **الإرشاد**، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس ، ط١. (الرياض، مكتبة الرشد).
- الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب، (١٤١٢هـ). **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط١. (بيروت، دار القلم).
- الألباني، محمد ناصر الدين، **السلسلة الضعيفة**، (الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع).
- الجرجاني، أبو أحمد بن عدي، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م). **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، (بيروت، دار الكتب العلمية).
- الجرجاني، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). **تاريخ جرجان**، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، (بيروت، عالم الكتب).
- جمال الدين أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، (مصر، دار الكتب).
- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، (١٤١١هـ، ١٩٩٠م). **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية).
- الحِميرى، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، (١٩٨٠م). **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، ط٢. (بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة).

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م). **تذكرة الحفاظ**، (بيروت، دار الكتب العلمية).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (٢٠٠٣م)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط١. (دار الغرب الإسلامي).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤١٢هـ). **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، (حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١. (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر).
- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي،(١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م). **مختار الصحاح**، ط٥. (بيروت، المكتبة العصرية).
- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، **تاج العروس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية).
- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م). **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: علي حسين علي، (مصر، مكتبة السنة).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (دار طيبة).

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **طبقات الحفاظ**، ط١. (بيروت، دار الكتب العلمية).
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، (١٤٢٨هـ). **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، (الرياض، دار المنهاج للنشر والتوزيع).
- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م). **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، (القاهرة، مكتبة القدسي).
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، (١٩٩٥م). **معجم البلدان**، (بيروت، دار صادر).

* * *